

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة التضامن الفعال من أجل التنمية الأسرية، وهي
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170114 160114 13-60454X (A)



بيان

تواجه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديات عديدة تعوق تنمية البلد، وتسعى جاهدة إلى حل بعض المشاكل في أعقاب تدابير التآزر المنفذة في عدة وزارات، كالتعاون الدولي، والتخطيط، والشؤون الاجتماعية، والزراعة، والتجارة الخارجية.

وتسترجع منظمة التضامن الفعال من أجل التنمية الأسرية بيان رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في دورة الجمعية العامة الثامنة والستين في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي سرد فيه النقاط الهامة بشأن الجهود التي تبذلها الحكومة الكونغولية. وفيما يلي ما تحدث عنه:

(أ) إنشاء الآلية الوطنية لمتابعة تنفيذ التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ب) تعجيل وتنظيم إصلاح قطاع الأمن، وبخاصة الجيش والشرطة والعدالة؛

(ج) اللامركزية التي خطت خطوة أخرى صوب التحقق بعد سنّ القوانين

اللازمة لتنفيذها؛

(د) إصلاح إدارة المالية العامة، الذي يستكملة تنفيذ تدابير لتنقية مناخ الأعمال

التجارية؛

(هـ) إعادة تشكيل لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة، التي بدأت على الفور

وأعطيت فيها الأولوية لمواصلة العملية الانتخابية من أجل تنظيم الانتخابات المحلية والبلدية، وانتخابات المقاطعات، وانتخابات مجلس الشيوخ وحكام المقاطعات؛

(و) إجراء مشاورات وطنية اعتباراً من ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، سعياً إلى تحقيق

الوئام الوطني للتصدي بشكل أفضل لجميع التحديات المطلوب من الأمة الكونغولية مواجهتها.

وعلى الرغم من ذلك لم تتخذ إجراءات ملموسة تتعلق بالنساء والفتيات في مجالات

منها، على سبيل المثال، الصحة، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، دون إغفال برنامج التدريب المهني، واجتذاب النساء للمشاركة في اتخاذ القرارات في جميع المجالات.

والواقع أن معدل العنف ضد النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يني

يتزايد كل يوم، وبخاصة قتل الأمهات والأطفال، وكذلك العدد المرتفع للفتيات والنساء المحرومات من التعليم الابتدائي المناسب. ويضاف إلى ذلك أن عدم وجود برنامج اجتماعي

لرعاية المستضعفات من النساء والفتيات عند الولادة يؤدي إما إلى وفاة الأم التي تلد أو وفاة الطفل، بسبب نقص المتابعة والرعاية الفعاليتين.

مصدر التزاغات

جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد ديمقراطي يضم أكثر من ٢٥٠ مجموعة عرقية لديها ممارسات تقليدية ودينية ضارة تعلقو على قوانين البلد. وفي الوقت الذي لا يشجع فيه القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية الفتيات على الزواج قبل بلوغ الثامنة عشرة من العمر، فإن هناك فتيات عديدات أصغر سناً يتزوجن قبل بلوغ هذه السن. إن العمل على النحو المطلوب يقتضي أن نكون واضحين؛ وهذه المشاكل نفسها تطول عدة بلدان أفريقية، ونحن لا ننسى جهود بعض الجهات المانحة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي تتدخل عند الاقتضاء.

التوصيات

إن منظمة التضامن الفعال من أجل التنمية الأسرية تدعو الدول الأعضاء، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى تحسين الممارسات الضارة التقليدية والدينية التي تجعل مثلاً أفراد الأسر المختلفة يتزوجون من ابنة الأخ أو ابنة الأخت أو ابنة العم، أو "يرث" أحد أفراد أسرة المتوفي أرملته، بالإضافة إلى ممارسات أخرى أكثر ضرراً.

وقد لاحظنا أن الحكومة تصل إلى حد معاقبة النساء والفتيات غيايباً. ولا بد قبل المعاقبة من التواصل مع هؤلاء النساء المفتقرات إلى التعليم والتدريب المهني وإلى برنامج للرعاية المدرسية. وتعتقل أغلبية النساء والفتيات المستضعفات لأسباب غير مبررة، ويموت عدد منهن في السجون دون أن يتحرك أحد.

ويضاف إلى ذلك أن منظمة التضامن الفعال من أجل التنمية الأسرية شرعت الآن في مخاطبة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعوها إلى تحسين الممارسات الضارة التقليدية والدينية، وكذلك تعديل قانون الأسرة.

إن الكنائس في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا ترى بأساً في أن تقضي النساء والفتيات وقتاً طويلاً في الكنيسة بدلاً من الذهاب إلى العمل. ويفرض بعض الكنائس صوماً يمتد ٣٠ أو ٤٥ يوماً؛ وغالباً ما يموت أتباع هذه الكنائس جوعاً. ولا بد من متابعة كل هذه الأمور لمنع الفاعلين بالقانون الذي يحمي ويوجه الجميع.

إن منظمة التضامن الفعال من أجل التنمية الأسرية تقترح على الجهات المانحة، وهي الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الصناديق والبرامج، أن تزودنا بالدعم التقني والمعنوي والمادي والمالي حتى نتمكن من تنفيذ برنامج يساعد الشعب الكونغولي، ويدعم الحكومة في بلوغ أهدافها: هئية بيئة مستدامة، وتحقيق السلام، واحترام حقوق الجميع، دون إغفال النهوض بالأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة فيما بعد عام ٢٠١٥.

إن منظمة التضامن الفعال من أجل التنمية الأسرية تلتزم بدعم المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي للإشراف على آليات التنفيذ من جانب الدول الأعضاء الأفريقية، وتشجيع المجتمع المدني على المشاركة في تحسين الأحوال المعيشية للسكان في جميع بلدان وسط أفريقيا، وبخاصة بلدنا، جمهورية الكونغو الديمقراطية.